

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.9/2019/6(Part III)
19 September 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة الأولى

عمّان، 11-12 كانون الأول/ديسمبر 2019

البند 7 (ج) من جدول الأعمال المؤقت



بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية

التعاون الإنمائي الدولي

موجز

يؤكد الإطار العالمي لتمويل التنمية، المتمثل في خطة عمل أديس أبابا، على أنّ التعاون الإنمائي الدولي أداة رئيسية لتمويل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030). ومع ذلك، وبعد اعتماد هذا الإطار بأربع سنوات، لا تزال مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان المانحة أقل بكثير من تلك التي حددتها الأمم المتحدة، أي نسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة المانحة. ولا يزال النمو الذي تسجله التدفقات المالية العامة الدولية غير كافٍ لتحقيق الأغراض المتوخّاة منها. فاليوم، تبلغ الفجوة التمويلية في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بافتراض وفاء كل منهم بالنسبة المقررة من الأمم المتحدة) حوالي 3 تريليونات دولار، أي أكثر من المساعدة الإنمائية الرسمية الفعلية التي صُرّفت في عام 2017 بعشرين مرة.

ولا تزال تقديمات المعونة الإنسانية والنفقات المصروفة على اللاجئين في البلدان المانحة تمثل خمس المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. غير أنّ هذه الأنواع من النفقات لا تخدم الاستثمارات الطويلة الأجل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، والتي دعا الأمين العام للأمم المتحدة في استراتيجية تمويل خطة عام 2030 (2018-2021) إلى تنفيذها. ونتيجةً للارتفاع المستمر في نفقات المساعدة الإنسانية وتلك المخصصة للاجئين في البلدان المانحة، تراجعت حصة المبالغ المرصدة لدعم

الميزانيات والمعونة القابلة للبرمجة فطرياً في السنوات الأخيرة. ومما يدعو للقلق أيضاً ارتفاع مستويات المعونة المشروطة التي يجب إنفاق جزء منها في البلدان المانحة، وتراجع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة في شكل منح (بما في ذلك القروض المقدّمة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف).

واليوم، يخصّص نصف مجموع المعونة الإنسانية الدولية تقريباً للمنطقة العربية. وفي عام 2017، تراجعت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية العربية بنسبة 54 في المائة، حتى وإن كانت لا تزال تمثل 75 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية و8 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المبلّغ عنها المقدّمة من بلدان اللجنة. ولا تزال نسبة 57 في المائة من إجمالي المساعدات والقروض الميسّرة المقدّمة من مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية العربية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية تخصصّ لتمويل التنمية خارج المنطقة العربية. ومقابل كلّ دولار دخل المنطقة العربية في شكل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة بين عامي 2007-2011، خرج 87 سنتاً في شكل مساعدة إنمائية رسمية لبلدان خارج المنطقة.

ولجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مدعوة إلى الاطلاع على الاتجاهات المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي المعروضة في هذه الوثيقة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	1مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	13-2أولاً- التعاون الإنمائي الدولي: الاتجاهات العالمية
7	17-14ثانياً- التعاون الإنمائي: وقائع إقليمية

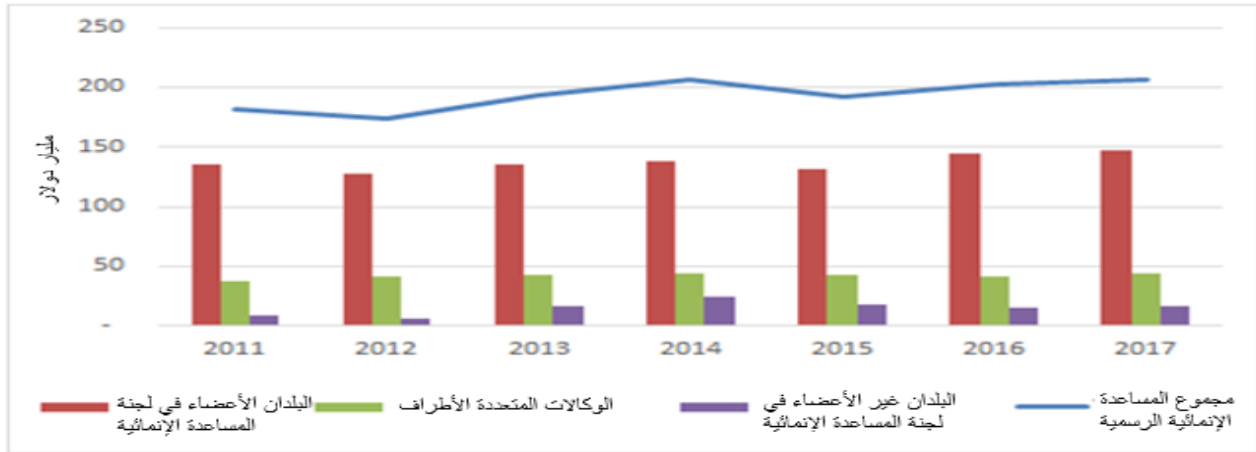
مقدمة

1- وفقاً لخطة عمل أديس أبابا، يشكل التمويل العام الدولي مصدراً رئيسياً لتمويل التنمية المستدامة، ويكمل الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعبئة الموارد العامة محلياً. وتؤكد خطة العمل على أن بلداناً عديدة لا تزال قاصرة عن الوفاء بالتزاماتها إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية. فقليلة هي البلدان المانحة التي تخصص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي لتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية أو التي ترصد نسبة 0.15 إلى 0.20 في المائة من هذا الدخل لأقل البلدان نمواً. ولذلك، تدعو خطة العمل إلى تكثيف الجهود من أجل بلوغ الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية⁽¹⁾. غير أنه بعد مرور أربع سنوات على اعتماد خطة العمل، خلصت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى أن التدفقات المالية العامة الدولية لا تزال بعيدة عن تحقيق النمو الكافي لتحقيق الغرض الرئيسي منها، وهو تمويل تنفيذ خطة عام 2030. وفي ما يلي عرض لأبرز ما خلصت إليه فرقة العمل من نتائج تتعلق بالاتجاهات العالمية في مجال التعاون الإنمائي الدولي.

أولاً- التعاون الإنمائي الدولي: الاتجاهات العالمية

2- في عام 2017، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية 162.97 مليار دولار تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية⁽²⁾. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة عن طريق وكالات التنمية المتعددة الأطراف ما قدره 43.7 مليار دولار. وبذلك، بلغ التمويل الإنمائي الدولي ما قدره 206.6 مليار دولار (باستثناء المساهمات الخاصة وقدرها 6 مليارات دولار)⁽³⁾.

الشكل 1- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ومن الوكالات المتعددة الأطراف، 2012-2017



المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا، استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(1) الأمم المتحدة، خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، 2015.

(2) يبلغ عدد البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية 24 بلداً، هي الاتحاد الأوروبي، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وإيطاليا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، وسويسرا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، وكوريا الجنوبية، ولكسمبرغ، والنمسا، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

(3) <https://stats.oecd.org> (اطلع عليها في 15 نيسان/أبريل 2019).

3- في عام 2017، قدّمت بلدان لجنة المساعدة الإنمائية مساعدة إنمائية رسمية قدرها 147.2 مليار دولار. وشكّل ذلك زيادة اسمية متواضعة مقارنة بمبلغ 144.9 مليار دولار في عام 2016، على الرغم من انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 0.1 في المائة عند قياسها بالأسعار الثابتة لعام 2016. وبالقيمة الحقيقية، سجّلت المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضاً بسيطاً قدره 0.6 في المائة في عام 2017 (بعد تعديل الأرقام بحيث تأخذ التضخم وتقلبات العملة في الحسبان). وقد سُجّل هذا الانخفاض بالرغم من تراجع المساعدة المقدّمة للاجئين المقيمين في البلد المانح المَعني من 11 في المائة من صافي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2016 إلى 9.7 في المائة (14.2 مليار دولار)، بسبب تراجع عدد الوافدين الجدد إلى بلدان لجنة المساعدة الإنمائية. وفي عام 2018، قدّمت هذه البلدان مساعدة إنمائية رسمية قدرها 149.3 مليار دولار، ما شكّل تراجعاً قدره 2.7 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2017 (الفقرة 12). وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان غير الأعضاء في اللجنة إلى 15.76 مليار دولار في عام 2017، مقابل 14.1 مليار دولار في عام 2016.

4- وفي عام 2017، بلغ مجموع المعونة المخصصة للاستجابة في الحالات الإنسانية 27.3 مليار دولار، في خامس زيادة سنوية على التوالي منذ عام 2013. ويتضمن هذا الرقم مبلغ 20.7 مليار دولار الذي قدّمته حكومات في إطار المساعدة العامة الدولية. وقد ورد 14.4 مليار دولار من هذا المبلغ من بلدان أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، مقابل 6.54 مليار دولار قدّمتها مصادر خاصة. وفي عام 2018، بلغت المعونة الإنسانية المقدّمة من لجنة المساعدة الإنمائية 15.3 مليار دولار، على الرغم من أن هذا الرقم يعكس تراجعاً بنسبة 8 في المائة بالقيمة الحقيقية. وبلغت قيمة الموارد الضرورية لتنفيذ الاستجابات والخطط الإنسانية المنسّقة من جانب الأمم المتحدة 25.2 مليار دولار في عام 2018. ومع ذلك، فقد استقطبت هذه الخطط في عام 2018 تمويلاً لم يلبّ إلا 61 في المائة من التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وفي ما يتعلق بالإنفاق، حُصّصت نسبة 50 في المائة تقريباً من المعونة الإنسانية الدولية للمنطقة العربية (13.2 مليار دولار في عام 2017 و14.8 مليار دولار في عام 2018)⁽⁴⁾. واليوم، تتصدّر ستة بلدان عربية، هي الجمهورية العربية السورية واليمن والعراق ودولة فلسطين والأردن ولبنان، قائمة البلدان العشرة الأولى المستفيدة من المعونة الإنسانية. وفي عام 2017، بلغ عدد النازحين داخلياً الذين تدفقوا إلى المنطقة العربية بسبب النزاع والعنف 14 مليون نازح.

5- استمر تخصيص نحو خمس المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية في عام 2017 (أو ربع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، التي تمثل في المتوسط نسبة 71 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من هذه البلدان) لتمويل المساعدات الإنسانية، وأيضاً للإنفاق على اللاجئين في البلدان المانحة على نحو لا يخدم الاستثمارات الطويلة الأجل الرامية إلى تمويل تنفيذ التنمية المستدامة.

6- وبحلول نهاية عام 2017، ازداد عدد النازحين قسراً بـ 2.9 مليون نسمة حتى بلغ 68.5 مليون نازح في جميع أنحاء العالم. وتشير بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن 40 مليون شخص كانوا نازحين داخلياً، وأنّ 25.4 مليون شخص حافظوا على مركزهم كلاجئين أو اكتسبوا هذا المركز (بمن فيهم 5.4 مليون من اللاجئين الفلسطينيين المشمولين بولاية الأونروا)، وأن 3.1 مليون كانوا من طالبي اللجوء. ونتيجة

(4) وفقاً لدائرة التتبع المالي، تلقى 16 بلداً عربياً مساعدة إنسانية في عام 2018، وهذه البلدان هي الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والسودان والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. بيانات معالج استعلامات إحصاءات التنمية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الارتفاع المستمر في الإنفاق على التدخلات الإنسانية وإنفاق الجهات المانحة على اللاجئين داخل بلادهم، تراجعت حصة المبالغ المرصدة لدعم الميزانيات والمعونة القابلة للبرمجة فُطرياً في السنوات الأخيرة. هذه هي التدفقات التي يمكن للبلدان النامية التصرف بها، والتي ينبغي مساءلة الجهات المانحة بشأن تقديمها "كما هو مبرمج". وعلى الرغم من ذلك، تراجعت حصة المعونة القابلة للبرمجة فُطرياً من نسبة 54.9 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي قدمتها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في عام 2010 إلى 48.3 في المائة في عام 2017.

7- ومما يدعو للقلق أنه عند تحديد توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية حسب القطاع، يتضح أنّ حصة المساعدة المنقّفة على القطاعات الاجتماعية قد انخفضت من 40 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2010 إلى 35.1 في المائة في عام 2017. ومن ناحية أخرى، ما برح الإنفاق داخل البلدان المانحة يتزايد، ليس فقط في شكل إنفاق على اللاجئين، بل أيضاً في أشكال أخرى تتضمن المنح الدراسية، ومخصصات الطلاب، وتكاليف جهود التوعية بشأن التنمية، إضافة إلى تكاليف إدارية مختلفة.

8- وفي عام 2016، وصلت نسبة المعونة غير المشروطة، التي أبلغت بلدان لجنة المساعدة الإنمائية عن تقديمها، نسبة 79.8 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا تزال المعونة غير المشروطة أساسية، لأنها تتيح للبلدان النامية الحصول بأسعار تنافسية على مدخلات قد تكون أكثر ملاءمة لتلبية احتياجاتها الوطنية من تلك التي يمكنها الحصول عليه بتمويل من المعونة المشروطة. وفقاً لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، لا يزال ارتفاع مستويات المعونة المشروطة بشكل غير رسمي مدعاةً للقلق. وبدلاً من توزيع المعونة على استمرار ممارسة "المعونة المشروطة بشكل غير رسمي". فقد أبرمت مع شركات في البلدان المانحة نفسها عقود شملت 51 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المُبلّغ عنها⁽⁵⁾.

9- ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية قاصرة عن بلوغ الهدف الذي حدّدته الأمم المتحدة، وهو نسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وفي حين تمكّنت خمسة بلدان من بلوغ هذا الهدف أو تجاوزه (الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والنرويج)، لم تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من جميع بلدان لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعةً إلا 0.31 في المائة من دخلها القومي الإجمالي في عام 2017، أي في تراجع عن 0.32 في المائة في عام 2016.

10- وفي أوساط التنمية الدولية، يتمثل أحد الشواغل المتعلقة بتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية في أنه على الرغم من الارتفاع الكبير في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام 2015، لم تستفد البلدان ذات الاحتياجات الأكبر نسبياً من هذا الارتفاع استفادةً تتناسب مع زيادة احتياجاتها. وازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أقل البلدان نمواً في عام 2017 بنسبة 10.2 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2016. غير أن هذه الأرقام عكست بشكل أساسي الزيادة في تدفقات المساعدة الإنسانية المقدّمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال واليمن. وإجمالاً، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة في عام 2017 إلى أقل البلدان نمواً 0.06 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. ووحدها ثلاثة بلدان أعضاء

في اللجنة، هي السويد ولكسمبرغ والنرويج، خصّصت لأقل البلدان نمواً نسبةً فاقت 0.15 في المائة من دخلها القومي الإجمالي، وهي النسبة التي حدّتها الأمم المتحدة.

11- وأشارت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى أنّ النسبة الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية القائمة على المِنح قد تراجعت منذ عام 2010، في ضوء الزيادة في استخدام القروض المقدّمة بشروط ميسّرة، ما يطرح تساؤلاً بشأن ما إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تسهم في تراكم ديون البلدان النامية. وخلال الفترة 2010-2012، شكّلت القروض ما متوسطه 12.4 في المائة من إجمالي مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، ثم ارتفعت نسبتها حتى بلغت 15.2 في المائة في المتوسط في الفترة 2016-2017. واتّخذت نسبة تتجاوز 60 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصّصة لتمويل مشاريع في قطاع البنى الأساسية والخدمات الاقتصادية شكل قروض خلال الفترة 2013-2017، لا سيما في قطاعي النقل والطاقة (75.9 في المائة و68.1 في المائة على التوالي)، وبدرجة أقل في قطاع الاتصالات والقطاعين المصرفي والتجاري (36.8 في المائة، و25.6 في المائة على التوالي). ولا تزال حصة القروض، إضافة إلى مستوى الشروط الميسّرة المفروضة مقابل المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل عام، مصدر قلق للبلدان التي ارتقت من فئة البلدان الأقل نمواً.

12- وفي عام 2018، تمّ حساب المساعدة الإنمائية الرسمية والإبلاغ عنها على أساس معدل جديد مخفّف وباستخدام منهجية "مكافئ المعونة"، وليس على أساس التدفقات النقدية الذي كان يُستخدم في السابق. فالآن، تُحسب المنحة (أو الحصة الممنوحة بشروط ميسّرة من القرض الرسمي) حسب قيمتها لدى صرفها، وليس حسب قيمتها الإسمية، وتُخصم منها القيمة الصافية للفائدة المسدّدة من قبل البلدان المستفيدة للبلدان المانحة⁽⁶⁾. بعبارة أخرى، تُقاس المساعدة حسب قيمتها الحالية، بعد خصم مدفوعات الفائدة من قيمة المنحة الأصلية. وباستخدام هذه المنهجية، بلغت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية التي قدّمتها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية 149.3 مليار دولار، في تراجع نسبته 2.7 في المائة مقارنة بعام 2017 بالقيمة الحقيقية. ويؤدي اتباع منهجية مكافئ المعونة إلى زيادة 2.5 في المائة على مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدّمتها جميع بلدان لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعة في عام 2018⁽⁷⁾، ما يؤثر على الأرقام الخاصة بفرادى البلدان والتي تتراوح بين 40.8 في المائة (اليابان) و-3.5 في المائة (ألمانيا)⁽⁸⁾.

13- وتدعو خطة العمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى زيادة الإقراض دعماً للتنمية المستدامة⁽⁹⁾. وفي عام 2017، بلغ مجموع القروض المقدّمة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي

(6) أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية المحسوبة باتباع منهجية مكافئ المعونة غير قابلة للمقارنة بالبيانات التاريخية. وفي حين ستواصل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نشر البيانات على أساس التدفقات النقدية، فسوف يستند الإبلاغ عن المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنهجية الجديدة.

(7) Donor Tracker, "The OECD's new way of counting ODA loans-what's the impact?", June 2019

(8) OECD, "Development aid drops in 2018, especially to neediest countries", 10 April 2019

(9) مجموعة، تشكّل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والصناديق الرأسية، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، الركيزة الثانية للتعاون الإنمائي الدولي. وفي عام 2017، انضم مصرفان إنمائيان تديرهما بلدان الجنوب، هما المصرف الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية ومصرف التنمية الجديد، إلى مجموعة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من الوكالات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف، 63 مليار دولار، منها 22.5 مليار دولار في شكل قروض ميسرة. وفي الفترة بين عامي 2012 و2016، ازداد التمويل المتعدد الأطراف بنسبة 27.7 في المائة. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الإقراض المقدم من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشروط غير ميسرة، والتمويل من خلال أسواق رأس المال وتسديدات القروض. ونتيجة لذلك، تراجعت حصة المنح والقروض الميسرة من الإقراض المتعدد الأطراف⁽¹⁰⁾.

ثانياً- التعاون الإنمائي: وقائع إقليمية

14- في عام 2017، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدّمتها البلدان العربية (وهي بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين) ما مجموعه 11.9 مليار دولار، ما شكل تراجعاً قدره 54 في المائة عن المبلغ المسجل في عام 2016، وقدره 26.2 مليار دولار. وتمثل قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حوالي 95 في المائة من مجموع مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية العربية. وفي الفترة 2017-2019، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدّمتها البلدان العربية (سنة بلدان أعضاء في مجلس التعاون الخليجي وثلاثة بلدان غير أعضاء فيه) ما قدره 241.7 مليار دولار. وفي عام 2017، مثلت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان العربية 75 في المائة من إجمالي تلك المقدّمة من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية، و8 في المائة من مجموع المساعدة المبلغ عنها المقدّمة من بلدان اللجنة. وفي العام نفسه، مثلت المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة 1.14 في المائة من إجمالي الدخل القومي للمملكة العربية السعودية و0.87 في المائة من إجمالي الدخل القومي للإمارات العربية المتحدة، وكلا النسبتين أعلى من نسبة الـ 0.7 في المائة المستهدفة⁽¹¹⁾.

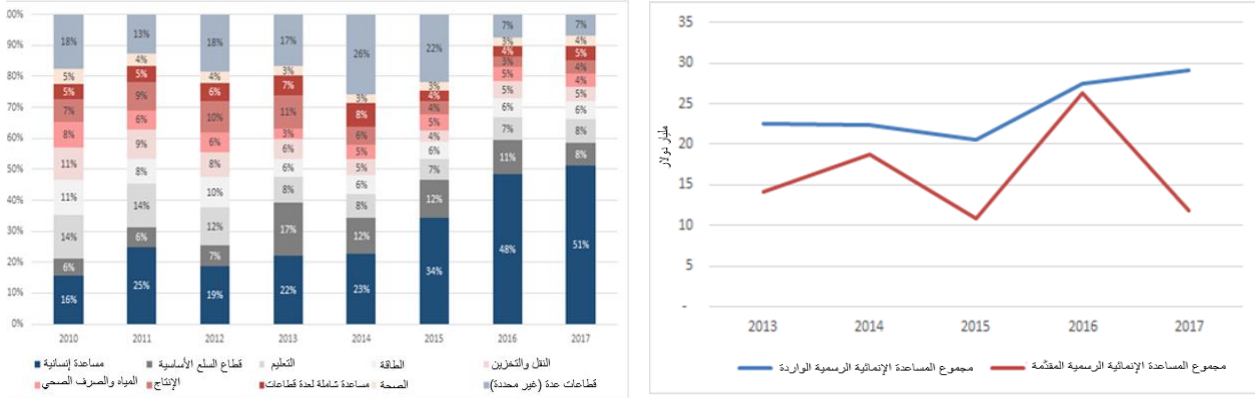
15- وفي عام 2017 أيضاً، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصّصة للبلدان العربية 29.1 مليار دولار، مقابل 27.3 مليار دولار في عام 2016، أي 17.2 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة في تلك السنة من قبل بلدان لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان غير الأعضاء فيها، بما في ذلك خمسة مليارات دولار قدّمتها جهات مانحة ثنائية، ووكالات متعددة الأطراف، وجهات مانحة من القطاع الخاص. وتعكس هذه الأرقام زيادة عن مستويات عام 2016 قدرها 6.2 في المائة. غير أن القسط الأكبر من هذه الزيادة كان على شكل مساعدات إنسانية، قابله انخفاض في مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية المرصّدة لقطاعي التعليم والصرف الصحي، ما عكس منحى تنازلياً منذ عام 2010 قابله استقرار في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للقطاع الصحي (الشكل 2).

OECD, Multilateral Development Finance: Towards a New Pact on Multilateralism to Achieve the 2030 (10)

.Agenda Together, (Paris, 2018), p. 34-35

.Arab Monetary Fund, The Joint Arab Economic Report 2018 (Abu Dhabi, 2018) (11)

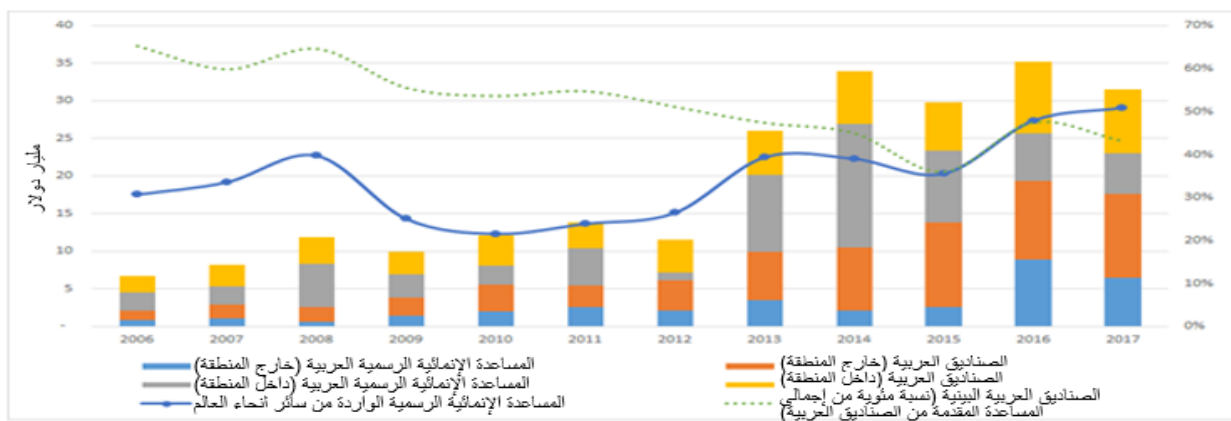
الشكل 2- المساعدة الإنمائية الرسمية العربية الواردة، حسب القطاع (2012-2017)



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (عن المساعدات الواردة) وصندوق النقد العربي (عن المساعدات المقدمة)؛ المصدر حسب القطاع: بيانات معالج استعلامات إحصاءات التنمية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (مليار دولار أمريكي، بالأسعار الجارية).

16- وفي عام 2017، قدّم فريق التنسيق العربي مساعدة إنمائية في شكل قروض ومعونة بلغت قيمتها 19.7 مليار دولار (الشكل 3). ومثل هذا الرقم انخفاضاً بنسبة 1.5 في المائة، أي 0.3 مليار دولار، مقارنة بمستويات عام 2016. وخصّص أقل من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من صناديق عربية للبلدان العربية، وقد حصلت هذه البلدان على 8.5 مليارات دولار، أي 43.2 في المائة من مجموع المعونة المقدمة من فريق التنسيق العربي. وهدفت هذه التدفقات، بمعظمها، إلى دعم مشاريع البنى الأساسية وركّزت على الطاقة. فقد حصلت مشاريع الطاقة على نحو 6 مليارات دولار، أي حوالي 30.7 في المائة من مجموع التدفقات في عام 2017⁽¹²⁾.

الشكل 3- المساعدة الإنمائية الرسمية، والثنائية، وتلك المقدّمة من مؤسسات مجموعة التنسيق، 2006-2017



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد العربي.

17- تراجع الطابع التساهلي للمساعدة الإنمائية الرسمية اعتباراً من عام 2010. في المقابل، ازدادت القروض المقدّمة بشروط ميسرة. فبحلول عام 2017، شكّلت هذه القروض نسبة 15 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. ووفقاً لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، "تعكس هذه الاتجاهات تحولاً عاماً من دعم القطاعات الاجتماعية إلى تقديم مساعدة اقتصادية للاستثمارات المنتجة". وعلى الرغم من ذلك، تشير الزيادة في نسبة القروض تساؤلات جدية حول ما إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تسهم في تراكم الديون في البلدان النامية. فوفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تبقى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة في شكل منح الأداة الأكثر فعالية التي تستفيد منها البلدان والمؤسسات العربية (58 في المائة). وهذا هو الحال أيضاً مع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (85 في المائة) وغيرها من الجهات المانحة التي تقدّم تقاريرها لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (78 في المائة). وفي الوقت الراهن، كما في الفترة 2011-2017، تشير بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية إلى أنه مقابل كل دولار تلقتّه المنطقة العربية في شكل مساعدة إنمائية رسمية، خرج من المنطقة 87 سنناً في شكل مساعدات إنمائية رسمية لأماكن أخرى (مساعدات ثنائية، أو مساعدات مُقدّمة من صناديق عربية).
